عَلي سَعيد

نَحو الرُّقيّ بِالعَملِ الخَيريِّ في تُونس

تَعيشُ البِلادُ التُّونسيَّةُ العديدَ منَ الصُّعوبات الاقتصاديَّة وَالاجتماعيَّة منذُ عُقود، أَصبحَتْ هذه الصُّعوباتُ الشُّغلَ الشَّاغلَ للحكومات المُتتاليَّة وَلمنظَّمات المجتَمع المدنيِّ عُقبَ التَّغيُّرات السِّياسيّة سَنَةَ ٢٠١١، خاصَّة مَعَ استفحال ظاهرة العُزوف عن العمل. حيثُ يفرضُ هذا الواقعُ ضرورةَ التَّفكير في استراتيجيات عملٍ جديدةٍ ونابعةٍ منَ الواقع المَعيش قصدَ إيجاد حلولٍ جذريَّة لهذه العراقيل.

فكرة عن الواقع المَعيشي : تُشيرُ جُلُّ الإحصائيَّات إلى تَنامي شَريحة الفُقراء وَالمُنتفعينَ ببطاقة العلاج المجَّانيِّ وَهو ما يُثقلُ كاهلَ الدَّولة، وَما يُمكنُ اعتبارُهُ تَحدِّياً أكبرَ أَمامَ الجَمعيَّات الخيريَّة:

الإقليم	نسبة الفقر حسب المعهد الوطني للإحصاء لسنة ٢٠١٠ (٪)	نسبة المنح وبطاقات العلاج المجّاني المخصّصة للجهة (٪)
تونس الكبرى	٩,١	١٤,٠٠
الشّمال الشّرقي	١٠,٣	١٠,٩٩
الشّمال الغربي	٢٥,٧	٢١,٨٨
الوسط الغربي	٣٢,٣	٢٠,٤١
الوسط الشّرقي	٨,٠	١٢,٧٢
الجنوب الشّرقي	١٧,٩	٩,٩٣
الجنوب الغربي	٢١,٥	١٠,٠٧

تُشيرُ إحصائيَّاتُ هياكل النُّهوض الاجتماعيِّ بوزارة الشُّؤون الاجتماعيَّة إلى تَطوُّر عدد من مُؤشِّرات إسناد المنَح الماليَّة وَالتَّغطية الصِّحيَّة بَين سَنتي ٢٠١١ و٢٠١٢:

المؤشّر	٢٠١١	٢٠١٢	نسبة التطوّر
عدد المنح المخصّصة للبرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة	١٨٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٪٢٧,٠٣
الاعتمادات المخصّصة للبرنامج بميزانيّة الوزارة (مليون دينار)	١٤٩,٧٢٨	٢٦٠,٤٠٠	٪٧٣,٩٢
مقدار المنحة الأساسيّ (د.ت)	٧٠	١٠٠	٪٤٢,٨٥
العدد الفعليّ للمنتفعين بمنح البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة	١٧٧٢٥٧	٢٠٠٧٠٨	٪١٣,٢٣
نسبة تغطية المنح للأسر الفقيرة (حوالي ٢٩٧ ألف أسرة)	٪٦٢	٪٨٠	---
عدد بطاقات العلاج المجّاني المخصّصة للعائلات المعوزة	١٩٣٣٥٨	٢٣٥٠٠٠	٪٢١,٥٣

نسبةُ البطالةُ حَسَبَ المعهد الوطنيِّ للإحصاء:

	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	الثلاثي الرابع ٢٠١١	الثلاثي الرابع ٢٠١٢	الثلاثي الرابع ٢٠١٣	الثلاثي الأوّل ٢٠١٤
النسبة ٪	١٢,٤	١٣,٣	١٣,٠	١٨,٩	١٦,٧٢	١٥,٣	١٥,٢

هذا وَأظهرت دراسةٌ اجتماعيَّةٌ ميدانيَّةٌ أعدَّها مؤخَّراً مَركزُ الدِّراسات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة بالتَّعاون مَعَ الجامعة التُّونسيَّة «أَنَّ رقعةَ الفقر توسَّعَتْ خلالَ السَّنوات الأربَع الماضية بنسبة ٣٠ بالمائة بعدَ أَن تآكَلَتْ الشَّرائحُ السُّفلى من الطَّبَقة الوسطى، وَفقدتْ مَوقعها الاجتماعيِّ، لتتَدحرجَ إلى فئة الفُقراء، نَتيجةَ التَّحوُّلات الاقتصاديَّة، وَتداعيَّاتها الاجتماعيَّة، في ظلِّ نسق تصاعديٍّ هيَّأ لارتفاع الأسعار مُقابلَ سياسةَ تأجيرٍ شبهِ جامدة، ممَّا أدَّى إلى بُروز «ظاهرة الفُقراء الجُدُد» بعدَ أَنْ تدهوَرَتْ المَقدرةُ الشِّرائيَّةُ لتلكَ الشَّرائح بشكلٍ حادٍّ».

وحَسبَ هذه الدِّراسة، الَّتي شَملَتْ ٥٣٠٠ عيِّنةً مُوزَّعةً على كامل أنحاء البلاد، فَإنَّ «الفُقراءَ الجُدُدَ» يُمثِّلونَ نسبةَ ٣٠ بالمائة منَ العدد الإجماليِّ لفُقراءِ تُونسَ البالغ عَددهمْ نَحو مليوني فَقير من جملة ١٠ ملايين هُمْ عَددُ سُكَّانِ تُونسَ.

تُشيرُ هذه الإحصائيَّات وهذه الدِّراسة، إلى أنَّ جُلَّ البرامج التَّنمويَّة الحكوميَّة وَجُلَّ الجُهُود الخيريَّة المبذولَة، لمْ تَستَطعْ تغييرَ الكثير، وَأنَّ الرَّفعَ في عدد الحالات الاجتماعيَّة المنتفعة يَعكسُ عَدَمَ قدرة الجمعيَّات على تَحقيق كُلِّ أهدافها المرجوَّة، وَالتَّنسيقُ المُحكمُ معَ الهياكل العموميَّة، وَأنَّ ارتفاعَ عدد العاطلينَ عن العمل، يُبرزُ استفحالَ ظاهرة العُزوف عن العمل.

فكرةٌ عَن واقع عمل الجَمعيَّات: تَقومُ العديدُ منَ الجَمعيَّات بتجميع أموال الزَّكاة وَصرفها، أمامَ عَدم تَفعيل مؤسَّسة الزَّكاة التُّونسيَّة، في عدَّة مجالات منها مُساعدةُ الفُقراءِ وَالمساكين على بَعث مَشاريع مُتناهية في الصِّغر ممَّن هُمْ قَادرونَ على العمل، وتقديمُ مُساعدات عينيَّة وَماليَّة لبعض الحالات ممَّن لا يُمكنُهمُ التَّعويلُ على الذَّات:

نوعيّة المشاريع المستهدفة	مشاريع عائليّة بنسبة ٩٠٪: وهي مشاريع دون بطاقة تعريف جبائيّة، للأسف تنمّي السّوق الموازية والانتصاب الفوضوي	
المنتفعون بالمساعدات	• الأرامل والمطلّقات بشكل أساسي ٨٠٪ • الأيتام والكهول بنسبة أقلّ ١٥٪ • شرائح أخرى ٥٪	
المستوى التعليمي للمنتفع	• ابتدائي بالأساس ٩٠٪ • شرائح أخرى ١٠٪	
المجالات الأكثر استقطابا	تربية الدّواجن، الطّيور والأرانب	رجال ونساء
	صنع الحلويّات التقليديّة والعصريّة	نساء
	صنع الخبز "طابونة" وصنع العولة	نساء
	النّقش على الحرير	نساء
	تربية المواشي والماعز	رجال ونساء
	النّقش على الفخّار والبلّور	نساء
	باعة متجوّلون	رجال
	الخدمات	رجال
قيمة التّمويل الممكنة	• أقلّ من ألف دينار: ٩٠٪ • أكثر من ألف دينار: ١٠٪	
ما هي صيغ التّمويل المعتمدة	• التّمليك ٨٥٪ • القرض الحسن ١٥٪	
عمليّة المتابعة والإحاطة	• بصفة دوريّة ٥٠٪ • بصفة غير دوريّة ٤٠٪ • المنتفع يرفض السّماح للمتابعين ١٠ ٪	
نسبة نجاح المشاريع في توفير الاكتفاء للمنتفع بما يضمن الإغناء	• تحقيق الاكتفاء ٢٥٪ • دون المطلوب ٧٥٪	
هل سبق لأحد المنتفعين بيع رأس ماله؟	• بعض الحالات الشّاذة قامت ببيع رأس المال دون موجب • بعض الحالات اضطرّت لبيع المعدّات لتتمكّن من تلبية مصاريف طارئة	
هل تشترطون حصول المنتفع على بطاقة تعريف جبائيّة؟	تقريبا كلّ الحالات ترفض الحصول على بطاقة تعريف جبائيّة خوفا من التّجربة وتؤجّل الأمر، والبعض يريد الإبقاء على دفتر العلاج المجّاني والإعانات الاجتماعيّة	
نوعيّة العقود المبرمة	جلّ العقود المبرمة هي عبارة عن وصل تبرّع/سلفة في ظلّ الظّروف الحاليّة	
هل قمتم بدراسة جدوى المشاريع لدى مختصّ؟	معظم المشاريع هي مشاريع عائليّة، رأس مالها لا يتجاوز ألف دينار وتمّ بعثها عبر دراسة جدوى بسيطة للمشروع	
هل قمتم بدورات تكوينيّة لفائدة المنتفعين قبل عمليّة التمويل؟	• الحالات التي انتفعت بدورات تكوينيّة ٦٠٪ • الحالات التي تمنّعت من خوض الدّورات ٤٠٪	

أمامَ غياب هيكل يؤطِّرُ عمليَّةَ جَمع الزَّكاة وَصرفها في مَصارفها الثَّمانية، وَهيكل يَقومُ بنشر إحصائيَّات دوريَّة وَعلميَّة، فَإنَّ جُلَّ المعطيات الملموسة تُبرزُ أنَّ هذا العطاء الغزير والعملَ النَّبيل لَم يُغيِّر بدوره الكثيرَ، حيثُ:

- تَعتبرُ الحالاتُ الاجتماعيَّةُ، غالباً، أنَّ الحصولَ على المساعدات من أكثر من طرف حقٌّ مُكتسبٌ، وَهو ما يُفسِّرُ بضعف ثقافة العمل والتَّعويل على الذَّات.
- تَفوقُ أعمارُ المنتفعينَ الخمسينَ سنة، وَهو ما يَنعكسُ سَلباً على رغبة هذه الحالات في بَعث مشاريعَ تحترمُ الإجراءات القانونيَّة.
- تَقبَلُ مُعظمُ الجمعيَّات الملفَّات دونَ تحديد مجال جُغرافيٍّ لتدخلها، وَكان منَ الأولى أن تُنسِّقَ في ما بينها، وتَبتَعدَ عَن تقاطُع المهامِّ والأهداف، أو أن تسعى للعمل معاً (مثل جمعيَّة بولاية صَفاقس، مَقرُّها وسطَ المدينة، تُموِّلُ مَشاريعاً بالغريبة، أو المحرس، أو الصَّخيرة، وهو مَجهودٌ تُشكرُ عليه، إلَّا أنَّه يُكلِّفُ الجمعيَّةَ مَصاريفَ تَنَقُّل عندَ المُتابَعَة، وَالإحاطة، وغير ذلك).
- المشاريعُ المنجزةُ تمكِّنُ أصحابَها من توفير دَخل غير مُنتظم، وغير قادر على إغناء المنتفع. وَبمجرَّد مرور المنتفعُ بأزمة ماليَّةٍ، يُسارعُ إلى بَيع رأس ماله.
- نَظراً لصعوبة الظُّروف، لَم يَستطعْ كثيرونَ تَحقيقَ الاكتفاء الذَّاتيِّ، وهو ما يَجعلُ من هذه الحالات تُطالبُ بمساعدَتها من جَديد على بَعث مَشروعات جديدة، أو تُقرُّ بالفشل وَتسعى للبحث عن مساعدات ماليَّة لتحقيق حاجيَّاتها الأساسيَّة.
- يَتحصَّلُ البعضُ على تمويل لبعث نفس المشروع العائليِّ من أكثرَ من جمعيَّة، وَالبَعضُ يغيِّرُ مَقرَّ سَكَنه مراراً وَيدَّعي الفَقرَ والحاجة.
- بعضُ الجمعيَّات تَجمعُ بَينَ العملِ السِّياسيِّ والاجتماعيِّ، وهو ما يَنعكسُ سلباً على طُرُق العمل.
- بعضُ الجمعيَّات تَعتمدُ على العمل التَّطوعيِّ، وَلكنْ أحياناً يَجبُ التَّعويلُ على كفاءات بمقابل ماديٍّ لضمان حرفيَّة أكبرَ.
- من بين المواقف المُحرجة: اتِّصالُ بعض المنتفعينَ بالجمعيَّات لسؤالهمْ "لأيِّ حزب نصوِّتُ في الانتخابات؟"، إيماناً منهمْ أنَّ كلَّ عمل خيريٍّ مرتبطٌ بشخصيَّات سياسيَّة فاعلة. كما سبقَ وقامَتْ سيِّدةٌ بافتعال مُشكلة لإحدى الجمعيَّات، حيثُ سلَّمتها الجمعيَّةُ صكَّاً ماليًّا باسمها، وأرسَلَتْ مَعها عُضواً من فريق بعث المشاريع، وقد بَقي العُضو ينتظرُ خارجَ المصرف، وبعدَ سحب الصكِّ، طالبَت السيِّدةُ بحمايَتها من الشَّخص الَّذي ينتَظرُها، وادَّعَتْ أنَّه يُريدُ سَرقَةَ أموالها، وبالاتِّصال برئيس الجمعيَّة، تبيَّنَ أنَّ السيِّدةَ تريدُ صرفَ المساعدة المخصَّصة لبعث المشروع في أمور أخرى.

الأصلُ في هذا الموقف، هو عَدَمُ الأخذ بالأسباب، فالمتابعُ للوضع الاجتماعيِّ يُقرُّ بضعف الوازع الدِّينيِّ لمُعظم الحالات المهمَّشة، وَفي صورة عدم توضيح الرُّؤية من البداية وعدم اعتماد العُقود القانونيَّة وَعقود الوكالة والالتزام، قدْ تجدُ الجمعيَّاتُ نفسَها في هذه المواقف المُسيئة لسمعتها.

أمامَ هذه الوقائع وجبَ السَّعيُ لتجاوز العديد من السَّلبيَّات للحفاظ على أموال الزَّكاة قدرَ المستطاع عبرَ التَّفكيرَ في استراتيجيَّة عَمل نَموذجيَّة تُمكِّنُ من توفير حلول عمليَّة تتميَّزُ بالشَّفافيَّة والاستمراريَّة.

طَريقةُ العمل: من أُصول الدِّين الإسلاميِّ، التَّشجيعُ على العمل واعتبارُهُ من العبادات. وَأمامَ تنامي شريحة الفُقراء والمساكين ممّن فترَ إيمانُهمْ، وَخُشي ارتدادُهُم بسبب الفقر والعَوز، وَجبَ تنظيمُ عمل الجمعيَّات، وَحُسنُ التَّصرُّف بأموال الزَّكاة لتثبيت هذه الحالات وَلمساعدتهم على تحمُّل مسؤوليَتهم في تغيير الحياة.

في هذا الصَّدد، أَصدرنا كتاب "دليلُ بعث المشروعات من أموال الزَكاة" من إعداد الباحث (عَلي سَعيد)، وَتقديم الدُّكتور (سامر مَظهر قَنطقجي)، حيثُ يَهدفُ الكتابُ إلى تَبسيط المفاهيم الفقهيَّة المُتعلِّقة بجانب الزَّكاة، وَالقرض الحسن، وعرض خطَّة عمل نَموذجيَّة تُمكِّنُ من تَطوير عمل الجمعيَّات، وَتُساعدُ الدَّولةَ في القَضاء على الثَّالوث المرعب: الفقرُ، الخصاصةُ والبطالةُ. ويحتوي الكتابُ محورين أساسيَّين:

- المحورُ الأوَّلُ، تَناولَ عدَّةَ أُمور فقهيَّة تُبيِّنُ علاقةَ أحكام الزَّكاة ومبادئَ القرض الحَسَن، ليجدَ القارئُ المرجعيَّةَ الشَّرعيَّةَ لهذه الأحكام، وَتتكوَّن لديه المعرفة الفقهيَّةَ حَولها.
- المحورُ الثَّاني، تَناولَ الواقعَ الاجتماعيَّ بتُونس، ثُمَّ تمَّ الخوضُ في واقع العمل الخيريِّ القائم على استغلال أموال الزَّكاة. وأخيراً، تمَّ عرضُ خطَّة عَمل مُتكاملَة تُبرزُ الطُّرُقَ المُثلى لحُسن استغلال أموال الزَّكاة، بهدف بَعث المشروعات واحترام القانون والشَّرع.

وَمن أبرز ملامح الخطَّة المقترَحة، نَذكر:

١. الفصلُ بينَ النَّشاط الخيريِّ والتَّنمويِّ، وبينَ الأنشطة الأُخرى.
٢. تَحديدُ الحالات المستهدفة، واعتمادُ سُلَّم ترتيبيٍّ.
٣. إجباريَّةُ تكوين فريق مختصٍّ يجمعُ بينَ جُلِّ المجالات.
٤. تَحديدُ مجال جغرافيٍّ: كاعتماد التَّقسيم الإقليميِّ الإداريِّ "من ٢ إلى ٥ جَمعيَّات بكلِّ عمادة، حسبَ المساحة الجغرافيَّة".
٥. تبويبُ الحالات الاجتماعيَّة بعدَ قبول الملفَّات إلى ثلاثة أقسام:

- قسمُ الحالات غير القادرة على العمل "العُجَّز، ذوي الاحتياجات الخاصَّة،..." وَتتمُّ مساعدتُهم عبرَ مِنح شهريَّة، في شكل سلع ومنتجات بالوكالة عن المنتفع.
- قسمُ الحالات الرَّاغبة في التَّعويل على الذَّات وَبَعث مشاريعَ صُغرى لكسب قوتهمْ: يَتمُّ تكوينهم أو التأكُّدَ من قُدراتهمْ والإحاطةَ بهمْ قبلَ، وعندَ، وبعدَ البعث.
- قسمُ الحالات الرَّاغبة في العمل كأُجراء: يَتمُّ تكوينَهمْ أو التأكُّدَ من قدراتهمْ والإحاطةَ بهمْ والسَّعي لإدماجهمْ في سوق العمل

٦. التَّنسيقُ مَعَ بقيَّة الجَّمعيَّات والهياكل المعنيَّة (وزارةُ الشُّؤون الاجتماعيَّة) حتَّى لا يَتمتَّعَ نفسُ الشَّخص بالمساعدة من أكثرَ من جهة.
٧. إجباريَّةُ الدَّورات التَّكوينيَّة والمتابعة والإحاطة لمدَّة لا تَقلُّ عَن سَنتين.
٨. تَحديدُ صبغة المشاريع المُزمَعُ إنجازُها: يُمكنُ استشارةُ المواطنينَ، الشَّركات الكُبرى، والمُتوسِّطة وَالصُّغرى قَصدَ السَّعي لبعث مَشاريعَ تَتكامَلُ في ما بَينها.
٩. إجباريَّةُ القيام بدراسَة جَدوى .
١٠. إجباريَّةُ اعتمادَ عُقود قانونيَّة في عمليَّة المساعدة والتَّمويل.
١١. السَّعي لمساعدة المنتفعين على تَسويق مُنتجاتهم، سواءَ بإقامة المعارض، أو النَّشريَّات، أو عبرَ الانترنيت.
١٢. إعدادُ مطويَّات تَتَضمَّنُ طُرُقَ العمل المتَّبَعَة وَتوزيعُها على مَن يَهمُّهُ الأمر .

إنَّ مثلَ هذا التَّمشّي الصَّارم سيُمكِّنُ الجَّمعيَّاتَ من تَحقيق عدَّة أهداف، وَمنها:

- احترامُ معايير التَّمويل الإسلاميِّ، ومساعدةُ الدَّولة على الإيفاء بالتزاماتها نَحو المواطنين.
- أَنَّ الحالات الاجتماعيَّة الَّتي سَتُقدِّمُ مَطلبَ تمويل، سَتكونُ مُدركَةً أَنَّها سَتعملُ في كَنَف احترام هياكل الدَّولة، والالتزامُ بالتَّفرُّغ للمشروع، والتَّعويلُ على الذَّات وَترسيخُ ثقافة اليد العُليا خيرٌ منَ اليد السُّفلى.
- القَضاءُ الفعليُّ على الفقرِ شَيئًا فَشيئًا، فتمكينُ المنتفع من الحصول على مساعدة دونَ إلزامه بشيء، سَيَجعَلُ منهُ يُطالبُ بالمساعدة كُلَّما احتاجَها، وَلنْ يُفكِّرَ في التَّعويل على الذَّات.
- إمكانيَّةُ إبرام اتِّفاقيَّات شراكة مَعَ وزارة الشُّؤون الاجتماعيَّة للتكفُّل بإعداد حالات اجتماعيَّة لبعث مشاريعَ صُغرى، وفي ذلكَ تَقليصٌ من ميزانيَّة الدَّولة في هذا المجال.
- العملُ في كنف الشَّفافيَّة دونَ التعرُّض لمضايقات، وهو ما سَيُمَكِّنُ من مُساعدة عدَّة حالات اجتماعيَّة، مَعَ ضمان إغنائهمْ، وَتحقيقُ كفايَتهمْ، وَبالتَّالي عَدَمُ عَودَتهمْ لطلب المساعدة.

إنَّ هذا العملَ يُعتبرُ جزءً من بَحث عن الزَّكاة والأوقاف، يَطرحُ مواضيعاً عمليَّةً وسيرى النّورَ بحول اللّه مُستقبلاً، لتَعمَّ الفائدةُ على الجميع، فقدْ تمَّ نَشرُ الكتاب إلكترونيًّا وهو متاحٌ للجميع.

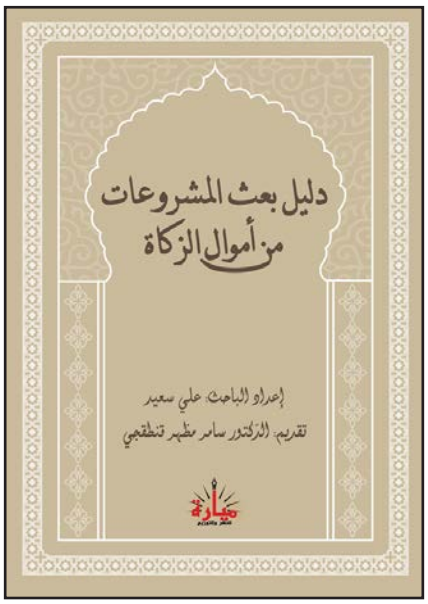

رابط لتحميل الكتاب http://www.kantakji.com/media/175643/dalil-zaket.pdf

الهوامش:

١. موقعُ المعهد الوطنيّ للإحصاء http://www.ins.nat.tn وَموقعُ وزارة الشُّؤون الاجتماعيّة http://www.social.gov.tn
٢. نشرت عن توس- أفريكان مانجر- وكالات http://www.africanmanager.com/
٣. قُمنا بعملية سبر للآراء واتِّصال مُباشر وغير مباشر بأكثرَ من ٢٠٠ جمعيّة، وتحصَّلنا على معلومات من ١٠ جمعيّات فقط، وانطلاقاً من تجربة شخصيّة في هذا المجال، ومن خلال حضور اجتماعات سابقة بمعية عدَّة جمعيات، قُمنا ببلورة هذه المُعطيات بهذا الشَّكل.
٤. تعتمدُ عديدُ الجمعيّات بولاية صفاقسَ قاعدةَ بيانات تَضمُّ أسماءَ المُنتفعينَ وهو ما يُساعدُ في الحدّ من هذه التَّجاوزات غير المسؤولة.
٥. يعدّ الخبراء المحاسبون دراسات الجدوى لفائدة المبادرين، ويمكن لأحد أعضاء الجمعيّة خوض دورات تدريبيّة في إعداد الدّراسات والقيام بها لاحقا لفائدة الجمعيّة.
٦. يعتبر حصول المنتفع على بطاقة تعريف جبائية، خير وسيلة لضمان حصوله على التغطية الاجتماعية والصحية. كما سيضمن عدم عودة المنتفع للسؤال فالأصل في الزكاة هو الإغناء